5

لنأمل أن ذلك ليس صحيحاً

قيل أنه حين سمعت «ليدي آشلي» بنظرية داروين للتطور، القائلة أن أصل الإنسان قبل أن يتطور كان قرداً، علقت: «لنأمل أن ذلك ليس صحيحاً، ولكن إذا كان كذلك، لنأمل أن ألا يصبح ذلك معروفاً بشكل كبير». إن الجدال حول التعليم والجنس والبيولوجيا (علم الأحياء) غالباً ما يبدو اليوم أنه يتحرك باتجاه آراء مماثلة من قبل كلا طرفي الجدال.

ينزع دعاة حقوق المرأة التعليميين إلى الافتراض بأن البيولوجيا لا تلعب دوراً هاماً في اختلافات الجنس المتعلقة بالتعليم. ويتجلى هذا في بعض الأحيان بشكل واضح، كما رأينا سابقاً في مقتطفات من كتاب «توقعات خاطئة» لناومي وولف، ولجنة تكافؤ الفرص، و «كيف تبخس المدارس حق الفتيات». إلا أن الإشارة إليها في الغالب ضمنية. فبالنسبة لدعاة حقوق المرأة، فإن العامل الاجتماعي والثقافة هما المسببان للفروقات الجنسية في التعليم وليست البيولوجيا أو تفاعل البيولوجيا مع العامل الاجتماعي.

بين فترة وأخرى، تُبذل محاولات عدة لتحري إثبات حاسم. لكن هذه المحاولات تضاءلت، على نحو يُتوقع لدراسة تفتقر إلى الحماس. على سبيل المثال، إن البحث الذي جرى تكليفه من قبل مكتب «كريس وودهيد» لـ (Ofsted): «البحث الحديث حول الجنس والأداء التعليمي»، كان من المفترض، ضمن عدة أمور أخرى، أن يعاين دليل مؤيد أو مخالف للأسس البيولوجية للفروقات الجنسية. ولكن على نحو مثير للفضول، درس الباحثون إلى كتاب واحد فقط بنوا عليه استنتاجهم. وكان قد مضى على صدور ذلك الكتاب ست سنوات قبل أن ينشر تقريرهم. الشيء الذي كان غريباً حسب نسبة تقدم بها البحث العلمي. والأغرب من ذلك أنه بينما كان هذا

الكتاب الهام: «اختلافات جنسية في قدرات إدراكية» الذي كتبته «ديان هالبيرن»، هو الكتاب المنتقى، فإنه يبدو أن الصفحة التي تلخص اكتشافاتها تتوصل إلى رأي يخالف بشكل مثير ما توصلت إليه «ديان هالبيرن» نفسها.

ففي المقدمة، تخبرنا «هالبيرن» كيف برزت باستمرار أفكار حول الفروقات الجنسية في الصفوف التي كانت تُدرّس فيها علم النفس الأدراكي وعلم النفس المتعلق بالنساء:

> في ذلك الوقت، بدا جلياً لي أن أية فروقات في القدرات الفكرية بين الجنسين كانت بسبب ممارسات اجتماعية، وأخطاء في البحث بالإضافة إلى التحيز والتحامل. فبعد مراجعة كومة تعلو عدة أقدام من المقالات الصحفية. بالإضافة إلى العديد من الكتب وفصول الكتب التي تلخص كدسة المقالات الصحفية، غيرت رأيي.... وتوصلت إلى أنني يجب أن أعيد النظر في الاستنتاجات التي توقعتها.

فكيف غيرت رأيها؟

> هناك فروقات جنسية حقيقية، وفي بعض الأحيان هائلة، فيما يتعلق ببعض القدرات الإدراكية. إن بعض الممارسات الاجتماعية هامة بما لا يقبل لشك، ولكن توجد أيضاً دلائل مقنعة أن الفروقات الجنسية البيولوجية تلعب دوراً هاماً في تكوين والحفاظ على الفروقات الجنسية الإدراكية. وهي نتيجة لم أكن مستعدة إلى التوصل إليها حين بدأت أراجع الدراسات المعنية[1].

إلا أن الباحثون البريطانيون توصلوا إلى استنتاج معاكس مستخدمين كتابها فقط كمصدر لهم. مبرزين في لائحة وردية اللون ملاحظات التقرير: حتى لو سبب العامل البيولوجي حدوداً للقدرات الإنسانية، فلا شيء يؤكد ماذا يمكن أن تكون هذه الحدود، ولا إذا كانت تتباين لدى الرجال والنساء. وهم يتابعون قائلين: من المعروف الآن عموماً أنه ليس من المرجح أن تقدم التفسيرات البيولوجية تقرير واف عن الفروقات الجنسية في الأداء الأكاديمي[2]. ولم يرد هذا الأمر قط في الكتاب الوحيد الذي انتقوه كمصدر لهم.

يقول الكِتاب، من المؤكد أن ذلك لا يعني أن «نبرر» للطرف الآخر في الجدال. لقد تكلمت بشكل مطول في المقاطع السابقة عن كتّاب وكاتبات مثل «كارولين غراغليا»، و «دانييل كريتيندين»، و «ميلاني فيليبس»، و «روجر سكروتن». ولكن بالنسبة لهذه المسألة، ربما يمكن انتقادهم أيضاً فقط لمجرد اتخاذهم موقع الطرف الآخر من الجدال. ويبدو في بعض الأحيان وكأنهم يبنون موقفهم بناءً على الموضوع الذي يلائم موقفهم بالشكل الأمثل. وكان موقفهم هذه المرة أن هنالك أسس بيولوجية للفروقات الجنسية. على كلٍ، بسبب هذه النقطة تنتقد دعاة حقوق المرأة هؤلاء الكتّاب والكاتبات.

لذا، من المقلق لكلا الطرفين من الجدال أن هناك أموراً بنيت على الثقة المفرطة، وأن هناك آمالاً مفرطة تأمل بأن الطرف الآخر ليس على صواب. ربما كان كلا الطرفين يتقبلان بسهولة الدليل الذي يؤيد موقفهم دون إخضاعه إلى البحث والتدقيق اللازمين. وهي على الأقل، الطريقة التي يرى فيا كل طرف الطرف الآخر. وأنا لا أرغب أن ألتزم بالطرف أو الرأي نفسه في هذا الكتاب. بل أعتقد أن متابعتي للبرهان إلى حيث يقودني في هذا الفصل أو الذي يليه، هي مسألة هامة ورغبة حقيقية.

هنالك نقطة يجب أن توضح منذ البداية. من خلال قراءتي لكتّاب وكاتبات من كلا طرفي الجدال، بدا أن هناك تزامناً بين أولئك الذين يرفضون أي دور للأسس البيولوجية وبين دعاة حقوق المرأة. ولم أجد أي استثناءات لهذه القاعدة. إلا أنه لا يوجد سبب منطقي لهذه الحالة. ذلك أنه سيبدو أمراً منطقياً للغاية، كما سنرى أكثر في الفصل السابع، أنه رغم اقتناع المرء بأن جميع الفروقات الجنسية المعنية تستند على أساس بيولوجي «طبيعي»، فإنه مع هذا سيرغب بالقيام بشيء ما بخصوص ذلك. ففي النهاية، نحن نتحدى الطبيعة باستمرار بطرق متماثلة بعض الشيء. إذا كنت أعاني من ألم في الأسنان، وهذه ظاهرة طبيعية تستند على أساس بيولوجي. فأنا لا أنفك أرغب بالقيام بشيء بخصوص

هذا لأنني لا أحبذ الألم. وأنا أؤمن بمبدأ أخلاقي أعلى (الصحة الجيدة، علم الصحة). لهذا، أهرع إلى طبيب الأسنان لأجعله يتحكم من أجلي بالغاية البيولوجية. لا يوجد سبب يمنع أحداً ما من المجادلة بالطريقة نفسها فيما يخص الفروقات الجنسية. ربما يكون من المقبول أن هذه الفروقات ترتكز على أسس بيولوجية، ولكن إذا كانت تؤدي إلى اضطهاد وظلم النساء (أو الرجال) يمكن عندها أن نناقش مسألة وجوب القيام بفعل شيء بهذا الخصوص، وذلك من أجل جعل العالم مكاناً أفضل بناءً على مبادئنا الأخلاقية الأسمى، بغض النظر عما تقوله البيولوجيا حول هذا الأمر.

وينطبق الأمر نفسه على الطرف الآخر من الجدال. فيمكن لنا أن نتقبل أن جميع الفروقات الجنسية المعنية تُعزى بشكل كامل إلى العامل الاجتماعي والثقافي، وأن البيولوجيا (علم الأحياء) لا تلعب أي دور. إلا أن رغبتنا بتحدي هذه الأمور ، وحتى بالاستماع بذلك، تستمر. ولعل هذا يعود إلى إيماننا بأن الطريقة التي قام المجتمع بترتيب التقسيمات الجنسية في العمل، هي طريقة جيدة لتوزيع الأمور. وأنه، بيولوجياً، لا يهم إذا كانت هذه هي الحال التي قدرت لنا الطبيعة أن نكون عليها. إذ أنه يمكن لمبادئنا الأخلاقية التحكم بالطبيعة من جديد، من ناحية المبدأ على الأقل.

إلا أن المشكلة المتعلقة بكل من هذه البدائل هي أنه من الصعب تبريرها. وربما لهذا السبب لا نعبر عنها غالباً. مثال بسيط على هذا: لنأخذ بعين الاعتبار نمطية الجنس في الدورات التعليمية التي قمنا بمناقشتها في الفصل الثاني. حيث كان العامل الاجتماعي (بمعزل عن أي أساس أو تفاعل بيولوجي) هو الذي يدفع بالأولاد ليكونوا أكثر ميلاً لدراسة الرياضيات والفيزياء ذات المستويات المتقدمة. عندها يبدو منطقياً أن يكون بمقدورنا استخدام العامل الاجتماعي لمجابهة ما سببه العامل الاجتماعي. فما يصنعه المجتمع يمكن

للمجتمع أن يزيله. لهذا، إن أفكار جماعات «الفرص المتكافئة»، مثل: اصطحب ابنتك في يوم عمل، ودعوة الآباء لتربية الأولاد والفتيات بأساليب متكافئة، تبدو جميعها معقولة في حال كان العامل الاجتماعي سبب هذه الفروقات الجنسية.

من جهة أخرى، في حال كانت البيولوجيا، أو التفاعل البيولوجي سبباً لنشوء الفروقات الجنسية، فإن معرفة كيفية مجابهة هذه الفروقات، سيصبح أمراً أكثر صعوبة، على الأقل من ناحية الجانب المتعلق بهندسة الجينات. لكنه بالتأكيد ليس أمراً مستحيلاً. إذا كانت طموحات المصلحين معتدلة كفاية، ربما من المحتمل أن تجابه هذه الفروقات على نحو كافي من أجل الغايات التعليمية المعنية برمتها. من الممكن جعل الأولاد والفتيات يدرسون الرياضيات للوصول إلى المستوى نفسه، طالما لم يكن هذا المستوى أعلى من اللازم، وطالما تم تعليم هذه المادة وتقييمها بطرق تفسح المجال أما كلا الجنسين للقيام بأداء جيد على نحو مقبول (خصوصاً إذا كانت هذه الترتيبات متحاملة على الجنس الذي يمكن أن يقوم بأداء أقل جودة). عندها من غير المرجح أن تواجَه عقبات بيولوجية كبيرة للحصول على نتائج متكافئة في المستوى.

ولكن إذا كانت أهدافنا أكثر طموحاً من ذلك، كما يبدو الحال مع الحكومات وأنصار دعاة حقوق المرأة الذين شعروا بالإساءة من أي فروقات جنسية ظهرت في النتائج، ستصبح معرفة كيف يمكن أن يغير العامل الاجتماعي الأمور بشكل كبير أمراً أكثر صعوبة، فيما لو كانت البيولوجيا سبباً جزئياً. أيضاً هذا لا يعني أن شيئاً كهذا مستحيلاً، إلا أنه يبدو صراعاً أكثر تصاعداً. وخصوصاً لأن المساس بحرية الناس سيبدو بالضرورة أكثر قسوة في حال كانت البيولوجيا طرفاً في الفروقات الجنسية، وفي حال كان الهدف هو الحصول على نتائج متساوية.

إن نقيض هذا الجدل يعد أمراً صحيحاً مرة أخرى. فإذا ما قيّم المرء الفروقات الجنسية التقليدية في المجتمع، وقيّم حقيقة أن الشابات أنثويات وأن الشبان ذكوريين، وأن لدى كليهما أدواراً مختلفة، فربما كان من الممكن إنشاء مجتمع تتجلى

فيه هذه الأدوار حتى لو لم يكن لها صلة بالبيولوجيا. بالطبع، يعتقد دعاة حقوق المرأة أن هذا بالضبط ما حدث في مجتمعاتنا الحالية! إلا أن شيئاً كهذا يتطلب يقظة دائمة من قبل أولئك الذين يقيّمون الفروقات الجنسية. إن دوافعنا البيولوجية تؤدي باستمرار إلى تشابه الأولاد والفتيات. وسيكون علينا استخدام العامل الاجتماعي بشكل مستمر لنضمن عدم حصول هذا. ومن جديد، سيستدعي ذلك انتهاكاً كبيراً للخصوصية. بالإضافة إلى انه إذا كان هناك أي خرق للإجماع على أن هذه الترتيبات الاجتماعية ذات فائدة، وإذا لم يكن للبيولوجيا أية صلة بالفروقات الجنسية، فستتزايد الصعوبة في الحفاظ والسيطرة على الموقف. وحالما نحصل على أعداد متزايدة من النساء اللواتي يعملن رائدات فضاء، ويشغلن منصب الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية، ومناصب رئيسات مجلس إدارة في الأعمال، ويشاركن في الرياضات التنافسية الخاصة بكلا الجنسين، فإن مثل هذا العامل الاجتماعي سوف يصبح واهياً أكثر فأكثر.

إذاً، من الأهمية بمكان أن نصنف الدور، في حال وُجد، الذي تلعبه البيولوجيا في الفروقات الجنسية، رغم أن ذلك لن ينهي الجدال، وهو موضوع سنعود إليه لاحقاً. ولكن علينا أن نعرف ما تقوله البيولوجيا بشأن ذلك لمساعدتنا على الحكم ومعرفة الطريقة الأكثر ملائمة للتقدم. وينبغي علينا أن ننتقل من مجرد التمني بأن تكون البراهين المقابلة غير صحيحة.

الجنس والنوع

من أجل أن نبدأ الخوض في هذا الموضوع، علينا أن نوضح التمييز المستعمل مسبقاً في هذا الفصل وخلال الكتاب بين الجنس والنوع. إن العديد من المؤلفين الناقدين لدعاة حقوق المرأة (مثل: دينيس أوكيف في: التصحيح السياسي والموارد المالية العامة[3]، وكريستيان هوف سومرز في الحرب على الفتيان[4]) مستاءين من هذا التمييز. في الواقع، في بعض ورشات العمل التي حضرتها أصبح عدم استعمال الكلمة المشحونة سياسياً: gender (نوع) علامة تدل على النبل. تماماً

كما تستمتع النساء في الأوساط نفسها بتسمية أنفسهن chairman (رئيس الجلسة) لمخالفة الأعراف الاجتماعية السائدة. إلا أنني أجد التمييز بين الجنس (sex) والنوع (gender) ليس عادياً فقط، ولكنه في الحقيقة أمراً جوهرياً لنقاشنا.

مع القليل من الاستثناءات، يعد التمييز البيولوجي للمولود عند الولادة أمراً سهلاً للغاية، ولكن أيضاً مع القليل من الاستثناءات، يبقى هذا التمييز مع الطفل خلال حياته. فالمجتمع عندها، يضفي صبغته على الفروقات الجنسية: وهذا ما ندعوه النوع (gender) يتعلق الجنس (sex) بالبيولوجيا، أما النوع (gender) فيتعلق بالتركيبة الاجتماعية. فإذا سألت الأطفال بما يختلف الرجال عن النساء، فسيقولون مثلاً أن النساء ترتدي التنانير والأثواب، بينما يرتدي الرجال البنطال، وأن النساء تضع مساحيق التجميل بينما لا يفعل الرجال ذلك، ،والنساء يرزقن بالأطفال أما الرجال فلا، ويقوم الرجال بحفر الخنادق في الطرقات أما النساء فلا. ستكون بعض هذه الاختلافات اختلافات جنسية بحتة. فالنساء ينجبن أطفالاً، على سبيل المثال، وهذا تطابق دقيق بين الجنس والنوع. ولكن في أغلب الأحيان سيكون ما نراه حولنا نتيجة لاختلافات النوع التي شكلتها المعايير والقواعد الاجتماعية. إنه إذاً سؤال مفتوح. بل إنه في الواقع أحد الأسئلة الجوهرية في هذا الكتاب: إلى أي درجة تعتبر هذه الفروقات الجنسية اعتباطية؟ أو إلى أي درجة تعتمد أو تتأثر بقوة بالفروقات الجنسية البيولوجية.

إن حقيقة أن الرجال هم الذين يحفرون الخنادق في الطرقات (تقريباً بدون أي استثناءات في هذه البلاد، بصرف النظر عن أن محاولة دعاة حقوق المرأة في السبعينات تحويل عبارة «الرجال في العمل» إلى «الناس في العمل») تُرى غالباً على أنها تتعلق بوظيفة الرجل الرئيسية الخاصة بالقوة العضلية. إذاً فهي تتضمن أسساً بيولوجية قوية. ولكن من الواضح أن هناك بعض النساء الأكثر قوة من بعض الرجال في هذه المجالات. إذاً لا يوجد سبب يمنع النساء من الحفر في الطرقات. ولكن حقيقة أنهن لا يفعلن ذلك، يعود إلى أن المعايير الجنسية تتمتع بالقوة اللازمة لتمنع حدوث ذلك. ويمكن للمرء أن يلاحظ أن التصدي لهذا

الأمر، لا يبدو أنه يندرج ضمن أولويات دعاة حقوق المرأة. إذ يبدو من المسلم به أن الأمر الأكثر أهمية هو الانتقال بالمساواة الجنسية إلى مواقع مميزة كالعمل في المحاماة والطب، بدلاً من الحصول على أعداد مساوية من النساء اللواتي يعملن في المجالات المترافقة بالضجيج والأوساخ كالحفر في الطرقات[5].

بشكل مماثل، يبدو ارتداء النساء للتنانير أكثر من الرجال، فرقاً جنسياً اعتباطياً تماماً. فكون الرجال الاسكتلنديين راضيين للغاية عن ارتدائهم التنورة يوحي بذلك. من جهة ثانية، إن استعمال النساء لمساحيق التجميل، الشيء الذي لا يفعله الرجال، لا يبدو أمراً اعتباطياً على الإطلاق. بل يبدو أن له جذوراً في الفروقات الجنسية بين الرجال والنساء. وهذا يتعلق بالميزات التي تشكل جاذبية جسدية متباينة للرجال والنساء، كما سنرى لاحقاً في هذا الفصل.

في واقع الأمر، إن الحسم بأن النوع (gender) والجنس (sex) هما شيء واحد، وأنه ليس هنالك مفهومان متباينان، يبدو طريقة للبدء في الافتراض بأن الفروقات البيولوجية أساسية بالنسبة لكل الاختلافات التي نراها في المجتمع. وافتراض كهذا ليس منطقياً في هذا الكتاب. فنحن على دراية بأن هناك مفهومين، الجنس والنوع. ولنا أن نحكم ما هي صلتهما بمسألة الاختلافات التعليمية. أن التصنيفين، مذكر ومؤنث المستخدمين مع النوع، يستخدمان أيضاً مع الجنس. لكن السؤال المعلن بشكل حقيقي هو: هل يتداخلان بالمعنى بطرق أخرى، وكيف يرتبطان ببعضهما؟

أنا على ثقة بأنني لست الناقد الوحيد لدعاة حقوق المرأة الذي أدرك هذا. فقد أمضى الفيلسوف «روجر سكروتن» أيضاً بعض الوقت للقيام بهذا التمييز. فالنسبة للجنس (sex) «يعود الأمر إلى العلم لتحديد من يمكن اعتباره ذكراً أو أنثى، ولوصف المميزات الوظيفية والبيولوجية للترابط الجنسي». أما (gender)فهو «لا يدرج الأشكال المميزة التي يمكن ملاحظتها لدى الرجل والمرأة فحسب، ولكنه يدرج أيضاً الاختلافات في الحياة والسلوك التي تجعلنا نستجيب إليها بشكل اختياري»[6].

ما هي الفروقات المتعلقة بالنوع التي يلزم شرحها؟

إذاً ما هي الفروقات في النوع التي يمكن أن تكون على صلة باهتماماتنا هنا؟ قد يظن البعض أن الفروقات المعنية التعليمية الوحيدة ستتعلق بالقدرة المعرفية، كالفروقات المتعلقة بالقدرات في الرياضيات واللغات على سبيل المثال. إلا أنني أرغب بالتوسع في هذا بشكل أشمل. فقد ركز النقاش في هذا الكتاب على الطريقة التي يتم بها إرشاد النساء والرجال نحو المهن والعلاقات، على الأقل بشكل جزئي، بواسطة ما يدور في المدارس، وذلك بشكل مترافق مع التلميحات أن هذا «الإرشاد» يؤثر بشكل جائر على خيارات العديد من النساء لما يمكن أن يرغبن بإعطائه الأولوية في حياتهن. إذاً لنبدأ بالإطلاع على مجموعة من الاختلافات المتعلقة بالنوع عبر مجموعة كبيرة من الاحتمالات، بما فيها خيارات العلاقات وأساليب التربية، بالإضافة إلى الاختلافات الادراكية. ونحن نهدف بهذه الطريقة إلى بناء صورة لطرق اختلاف الرجال والنساء يمكن أن تكون وثيقة الصلة بالمجال التعليمي.

قبل أن نتابع لا بد لنا أن نكون واضحين منذ البداية حول أمرين. الأول هو أننا نتحدث في هذا الفصل عن الاختلافات الإحصائية. لذا، سيكون هناك على الدوام استثناءات لهذه التعاميم. لنفكر بالتعاميم الإحصائية التي تظهر أن الرجال، متوسطياً، أطول من النساء. وهذه حقيقة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية يتباين متوسط الطول لدى الرجال عن النساء بحوالي ستة إنشات. ولكن لا أحد يعتقد أن هذه الحقيقة يمكن أن يشكك بها، كما في هذه الحالة هنا، لأن بعض النساء أطول من عدة رجال. لذا، باعتبارك امرأة، تقرأين أرقاماً ما وتفكرين «حسناً، أنا لست كذلك» فهذا لا يعني أن الرقم ليس صحيحاً كتعميم. قد لا تكونين كذلك، لكن الأرقام تعني أن النساء عامة كذلك. وهذا ينطبق على الرجال أيضاً. وأنا أثير هذه النقطة هنا لأنني أذكر مشاهدتي لامرأة مرموقة جداً على شاشة التلفاز تتحدى نقطة معينة بخصوص النساء

الأيرلنديات بقولها: «أنظروا إلي، أنا لست كذلك. فهل يمكن أن يكون ذلك صحيحاً؟» وهذا يظهر أنه إما أنها لم تفهم هذه النقطة بشكل صحيح، أو أنها كانت تراوغ (أي أنها أملت أن تخدع الجمهور، الأمر الذي يبين من جديد أنه عليها أن تفهم الموضوع بشكل أفضل).

ثانياً، من المهم جداً أن ندرك أنه حتى النسب الصغيرة بين الفروقات الجنسية، يمكن أن يكون لها تأثيراً كبيراً على المعدلات لأبعد الحدود. لنأخذ بعين الاعتبار مرة أخرى فروقات الجنس في الطول. إن معدلاً وسطياً لفروقات الجنس يبلغ ستة إنشات بين الرجال والنساء قد لا يبدو كبيراً. إلا أن هذا له وقع كبير حين نبدأ بالنظر إلى الأفراد الأكثر طولاً. إن متوسط طول الرجل حوالي خمسة أقدام وعشر إنشات. حتى مع متوسط طول كهذا، هناك حوالي 30 رجل مقابل كل إمراة. وإذا كان هناك إنشان زيادة، أي بطول ستة أقدام، فسيكون هناك 2000 رجل مقابل كل امرأة. وعند الوصول إلى ستة أقدام وثمانية إنشات، فلن يكون هناك أية نساء على الإطلاق افتراضياً[7]. بطريقة مماثلة، فإن نسبة صغيرة بين فرق النوع في القدرة المتعلقة بالرياضيات، يمكن أن تؤدي إلى اختلافات كبيرة في أداء الاختبارات، وفي نسبة الرجال والنساء الملتحقين بمهن معينة. إن فرقاً طفيفاً في القدرة المتعلقة بدراسة الرياضيات يمكن أن تؤدي إلى أن جميع المناصب التي تتطلب القدرة الأعلى في النظام سيشغلها الرجال، وذلك بدون أية تلميحات إلى الظلم أو التمييز.

وقد قامت محاكاة حديثة أُجريت ضمن الحاسوب بإظهار هذا بشكل بياني[8]. لنفترض أنه لديك عملاً ما يستخدم اختبارات تقييم الأداء في العمل لترشيح الموظفين في التدرج الهرمي للشركة. لنفترض أنه، لسبب ما، كان أداء الرجال عموماً في هذه الاختبارات أفضل بنسبة ضئيلة من أداء النساء. إن هذا الفرق في الأداء هو فقط فرق طفيف، إلا إنه يسبب واحد بالمئة فقط من التباين بين نقاط الرجال والنساء. إنه فرق طفيف، ويتم تجاهله على الأغلب من قبل العديدين

باعتباره غير هام في المحصلة الإجمالية. ولكن، بافتراض بنية هرمية معيارية ضمن الشركة، بعدة مناصب أعلى من مناصب أخرى، فإن هذا الاختلاف الذي لا يتعدى الواحد بالمئة في تقييم الأداء سوف ينشأ عنه تسلسل هرمي تشغل فيه النساء 35 % فقط من المناصب العليا[9]. بمعنى آخر، إذا كانت اختبارات تقييم الأداء عادلة، وتقيس الفروقات الحقيقية والمعنية بين الجنسين، فإن فرقاً طفيفاً في النوع متعلق بالقدرات، سيؤدي إلى اختلافاً شاسعاً في المحصلة.

الحب والجنس والغيرة

لننتقل الآن إلى الفروقات المتعلقة بالنوع التي يمكن أن تكون معنية بالتعليم. نحن نذكر أنه خلال هذه الفقرة كان هدفنا ببساطة هو إظهار هذه الاختلافات، لنتبين إذا ما كانت هامة أم لا. نحن لا نسعى إلى إطلاق الأحكام سواء كان لهذه الاختلافات جذوراً بيولوجية أو اجتماعية، أو حتى مزيج لكلا الأمرين. وهو ما سنعود إليه في الفصل التالي.

مكانة عالية

خلال أزمة نقص النفط في بريطانية في أواخر عام 2000، الناجمة عن تظاهرات مناوئة لمعدل ضريبة النفط المرتفع، أظهر رسم كاريكاتوري في الصحيفة المحلية امرأة شابة وهي تستجيب لمبادرة رجل نحوها في حانة بعد أن صدته في البداية، مترافقاً مع التعليق التالي «آه، لم أدرك، أنك عامل في محطة وقود». فحينها أصبح لجميع العاملين في محطات الوقود على حين غرة، مكانة عالية في المجتمع. إلا أن دراسات حديثة تظهر أن الرجال الذين يشغلون أعمالاً كهذه لا يتم تقبلهم عادة بمثل هذا الترحاب. وذلك حين قامت إحدى الدراسات بسؤال الرجال والنساء كيف ستكون ردة فعلهم إذا حاول أحد ما من الجنس الآخر التقرب إليهم بغرض الجنس.

أظهرت هذه الدراسة عاملين، العامل الأول هو أن الرجال والنساء سيستجيبون بطريقتين متباينتين بشكل كبير. حيث صرحت 63 بالمئة من النساء بأنهن سيشعرن بالإهانة، بينما شعرت 17 بالمئة بالإطراء. أما بالنسبة للرجال، فقد كان العكس تماماً هو الصحيح بشكل تقريبي. حيث تبين أن 67 بالمئة من الرجال سيشعرون بالإطراء، و 15 بالمئة سيشعرون بالإهانة. وبشكل مثير للاهتمام، أظهرت دراسة أخرى أن مقدار الانزعاج الذي قد تشعر به النساء بسبب مثل هذه المبادرات الجنسية يتوقف على المكانة الاجتماعية والوظيفية للرجل الذي يقوم بالتحرش. فاستناداً على معيار بسبعة نقاط، «ستشعر النساء بانزعاج أكبر من مبادرات ملحة يقوم بها عمال بناء حيث تبلغ نسبة الانزعاج (4.04)، ومحصلين للمرآب (4.32)، وعمال تنظيف (4.19)، أما عامل محطة الوقود المسكين (4.13) وعلى النقيض من هذا، سوف تكون النساء أقل انزعاجاً من مبادرات يقوم بها طلاب طب مبتدئين (2.65)، وطلاب متخرجين (2.80)، ونجوم في موسيقى الروك (2.71)[10].

هناك العديد من الدراسات التي وضعت هذه النتائج في سياق أوسع لتقييم الميزات المختلفة التي يطلبها الرجال والنساء في الشريك. وقد كُررت هذه الدراسات باستخدام العديد من المصادر والنماذج المختلفة على مر الوقت. أظهرت هذه الدراسات أن الرجال والنساء يقيمون بشكل متغاير تماماً أهمية الإمكانيات المالية والمكانة الاجتماعية للشريك.

وجدت دراسة أُجريت في عام 1439 في أمريكا أن النساء «يقيمن الإمكانيات المالية الجيدة في الشريك أكثر بمرتين من الرجال». على مقياس يبدأ بـ 0 (خارج الموضوع) وحتى 3 (أساسي)، قيمت النساء هذا الأمر بمعدل 1.80 مقارنة بالرجال الذين بلغ معدلهم 0.90. وقد تكرر هذا الاكتشاف في عام 1956، ومرة أخر في عام 1967. وعلى نحو جدي، فشلت الثورة الجنسية في الستينات والسبعينات بتغيير هذا الخيار الجنسي المتباين. ففي متصف الثمانينات كرر الفيلسوف «ديفيد باس» هذه الدراسات باستخدام الاستفتاء نفسه، وبإجراء

الاستطلاع على 1491 أمريكياً. وقد استمرت هذه الدراسة بإظهار الفرق المضاعف نفسه في الخيار الجنسي إذ أن النساء قيمن معدل الإمكانيات المالية لدى الذكر بارتفاع أعلى بقليل ليبلغ 1.90، بينما بلغ تقييم الرجال 1.02[11].

تعتمد هذه الدراسات على البحث والإبلاغ الذاتي للمواضيع، الأمر الذي يفسح المجال أمام العديد من التحيزات على أنواعها. حيث قام برهان آخر بدعم هذه الاكتشافات من زاوية أخرى. قامت إحدى الدراسات بإجراء بحث على الميزات التي بحث عنها الرجال والنساء في زوايا «قلوب وحيدة» في الصحف والمجلات. وقد عاينت هذه الدراسة 1111 إعلاناً شخصياً، ووجدت أن إعلانات النساء سعت نحو عن الموارد المالية أكثر بحوالي إحدى عشر مرة من إعلانات الرجال[12].

وقد عمدت عينة بحثية أخرى مثيرة للفضول إلى الطلب من الرجال والنساء، الذين بحثوا عن الدخل والعوامل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى لدى الشريك، أن يحددوا الإمكانيات المالية التي يبحثون عنها في الشريك. وقد طُلب منهم أن يتطرقوا بشكل منفصل إلى ما يبحثون عنه حين يبدؤون في مواعدة الشريك، وحين يقيمون أي علاقات جنسية، وحين يترافقون، وحين يتزوجون. وطلب منهم أن يقيّموا «الحد المئوي الأدنى» لكل ميزة قد يجدونها مقبولة في الشريك. تم توضيح هذا المفهوم للمشاركين بواسطة أمثلة مثل: «إن معدل الشخص الذي يبلغ الرقم المئوي الـ 50 سيكون أعلى من 50 % من الأشخاص الآخرين بما يتعلق بقدرات الدخل»[13].

أظهرت النتائج أن النساء حافظن بشكل مترابط على أعلى معدل في المعايير الدنيا في توقعاتهن بالشريك في كلا هاتين المرحلتين. فمن أجل الخروج في موعد مع رجل ما، أرادت النساء التأكد من أن معدله بلغ الـ 45 المئوية. أي أن معدله تجاوز 45 % نسبة إلى الرجال الآخرين بما يتعلق بقدرات الدخل. في الوقت الذي رضي فيه الرجال أن يبلغ معدل شريكتهم الـ 24 المئوية. أي بما يتجاوز 24 % من النساء الأخريات بما يتعلق بقدرات الدخل. أما حين تعلق الأمر بالمرافقة والمواعدة والزواج، فقد رفع كل من الرجال والنساء معدلاتهم، رغم أن النساء أردن باستمرار

إمكانيات مالية أعلى لشركائهم مما أراد الرجال. أرادت النساء رفيق دائم يتجاوز معدله 60 % من الرجال الآخرين، بينما رضي الرجال بمعدل 30 %. أما بالنسبة للزواج، فقد طمحت النساء برجال فاق معدلهم 70 % من الرجال الآخرين. وسعى الرجال إلى معدل يفوق 40 %. لكن التناقض الأكثر إدهاشاً كان متعلقاً بممارسة الجنس. حيث تطلبت ممارسة الجنس بالنسبة للنساء معدلاً أعلى من الذي طلبنه من أجل المواعدة، فقد أردن رجلاً يبلغ معدله الـ 49 المئوية. أما الرجال فلم يكترثوا بمعدل شريكتهن في الجنس على المعدل الهرمي للدخل، متراجعين إلى نسبة الصفر، إذ يمكن لهم أن يمارسوا الجنس مع أية امرأة.

تم أخذ العديد من هذه النتائج من دراسات جرت في أمريكا. ولكن تبين أنها تكشف ظاهرة عالمية. فقد أجرى «ديفيد باس» وزملائه مقارنة عبر الثقافات تتضمن 37 ثقافة في ستة قارات وخمسة جزر بقطاعات سكانية تتراوح من «سكان الشواطئ الأسترالية إلى سكان المدن البرتغالية وحتى أفارقة الزولو الجنوبيين في مدن الأكواخ». تضمنت الدراسة ما مجموعه 10.047 فرداً، ينتمي بعضهم إلى ثقافة الزواج الأحادي وبعضها الأخر إلى ثقافة الزواج المتعدد.

وجاءت اكتشافاتهم واضحة بشكل لا لبس فيه، إن النساء في جميع القارات وجميع الأنظمة السياسية (بما فيها الاشتراكية والشيوعية)، وجميع الجماعات العرقية والدينية، وجميع النظم المتعلقة بالزواج (من تعدد الزوجات المتفاقم إلى الزواج الأحادي المفترض)، قد حددن قيمة أعلى من الرجال فيما يتعلق بالإمكانيات المالية. وتقيّم النساء إجمالاً الموارد المالية بنسبة تصل إلى حوالي 100 % أكثر مما يفعل الرجال، أو أكثر بمرتين تقريباً[14]. لقد وُجدت هناك بعض التباينات الثقافية، ولكن كانت الفروقات الجنسية واحدة ضمن كل جماعة.

وقد حصلت الدراسة على نتائج مماثلة فيما يتعلق بالخيارات الشاملة بين النساء نحو مكانة اجتماعية أعلى ورجال أكبر بالسن، مع نساء قيمن بمعدلات كبيرة الطموح والاجتهاد والجدارة والثبات، والقوة الرياضية والصحة الجيدة والحب والاستعداد للإنفاق على الأطفال.

الجمال

إن الدراسات نفسها التي جرت من عام 1939 وحتى عام 1996 التي تقصت عن المكانة المالية بحثت عن مقدار الأهمية التي يوليها الرجال والنساء للجاذبية الجسدية في الشريك. وقد ازدادت أهمية هذا العامل بشكل كبير في أمريكا في هذا القرن لدى كلا الجنسين، الأمر الذي قد يشير إلى تغيرات ثقافية. لكن المثير للاهتمام هو أن الشيء الذي بقي ثابتاً هو أن معدل الرجال للجاذبية الجسدية للمرأة كشريكة كان أكبر بكثير من معدل المرأة في الرجل. على الرغم من أن هذه الفجوة تضيق. على مقياس يبدأ بـ 0 (خارج الموضوع) وحتى 3 (أساسي) في الفترة الزمنية الممتدة بين عامي 1939 و 1996، تزايدت معدلات الرجال من 1.50 حتى 2.11، بينما تزايدت معدلات النساء من 0.94 حتى 1.67.

تربية الأطفال

سوف ننتقل الآن إلى البرهان حول خيارات التربية المختلفة. لعل البرهان الأكثر إثارة للدهشة هنا مستخلص من الدراسة التقليدية التي أجراها «ليونيل تايغر» و «جوزيف شيفر»، وتدعى: «نساء في المزرعة الجماعية اليهودية». وهو برهان مثير للاهتمام على وجه الخصوص، لأن حركة المزرعة الجماعية الإسرائيلية التي تأسست عام 1910، تبنت قيم اشتراكية وقيم دعاة حقوق المرأة. ففي المزرعة الجماعية اليهودية (kibbutz)، تم إتباع طريقة جديدة للعيش من أجل التحرر من التحيز والتفاوت الجنسي. حيث تحررت النساء من التبعية الاقتصادية للرجال، وجرى إعفائهن من أعباء العناية بالأطفال. وكان على الأطفال أن يعيشوا في بيوت مقسمة تبعاً لأعمارهم، وأوجدت المطابخ المشتركة لتحرير النساء من الواجبات المنزلية. وعلاوة على ذلك، كان للنساء والرجال مطلق الحرية في اختيار العمل الذين يرغبون به مهما كان.

قام «تايغر» و «شيفر» بدراسة ثلاثة أجيال عاشت في هذه المزرعة، أي ما مجموعه 3، 040 من الناس. المثير للدهشة أنهم وجدوا أن تقسيمات العمل ضمن المزرعة كانت أكبر من الخارج. ولعل أكثر شيء يثير الدهشة هي الأدوار المتعلقة

بتربية الأطفال. هذه الاختلافات لم تنشأ عن الرجال، إنما عن خيارات النساء الساحقة. فقد بدأت النساء تصر بشكل تدريجي على العناية بأطفالهن بدلاً من أن يعهدن بهم للآخرين. في البداية، قاوم الرجال هذه الحركة التي اعتبرت تراجعاً إلى القيم البرجوازية التي ينبذونها. إلا أن النساء لم يتراجعن وتغلبن على الرجال عن طريق التصويت. وكانت المحصلة أن هذه التجربة اليوطوبية (الفاضلة) التي قُصد منها تحرير النساء من التراجع الناتج عن العناية بالأطفال، قد انتهت بإصرار النساء على حقهن في الأمومة[15]. يقول «مات ريدلي»: «في المزرعة اليهودية، عاد الناس إلى النمطية»[16].

ويُرى هذا النموذج في كل الثقافات العالمية. والحقيقة التي تبين أن محاولة استئصاله كانت غير ناجحة في المزرعة اليهودية توضح على الأقل شيئاً ما عن أصلها، وهو ما سوف نناقشه فيما بعد. تعززت هذه الفكرة أيضاً بدراسة عن شعب كونغ سان في صحراء كالاهارا في بوتسوانا (رجال الدغل). فمن المتعارف عليه عموماً أن هذا المجتمع يبرز تساوياً بين أعضاء الجماعة. ولكن على الرغم من هذا المعيار الاجتماعي للمساواة، أيضاً فإن نسبة عناية الآباء بالأطفال في كونغ سان تبلغ أقل من 7 بالمئة، إذ أن الأمهات تتولى مهام النسبة المتبقية من العناية بهم[17].

تظهر دراسات أخرى معنية بالتقاطع الثقافي هذه الظاهرة العلمية لتكريس النساء جهداً أكبر من الرجال في التربية. ووجدت هذه الظاهرة أيضاً في مجتمعات مثل الـ يي كوانا في الغابات المطرية بفنزويلا، حيث تحمل الأمهات أطفالهن 78 بالمئة من الوقت بينما يحملهم الرجال 1.4 بالمئة من الوقت. أما في الوقت المتبقي، فيُحمل الأطفال من قبل أقرباء الأم من جدات وشقيقات وعمات. وتظهر دراسة أخرى من كينيا والهند والمكسيك وجزيرة جافا الاندونيسية وكيشوا (جنوب أمريكا، ونيبال واليابان والفيليبين، أن النساء يقضين وقتاً في العناية بالأطفال أكثر بعشرة أضعاف مما يفعل الرجال. وإذا اخذ بعين الاعتبار أشكال العناية السلبية، كمراقبة الأطفال، فإن هذا الرقم يرتفع إلى خمسة عشرة مرة[18].

الاهتمام الجنسي

تبين الدراسة أن الذكور والإناث يحكمون على الغاية الجنسية بطريقة مختلفة. وقد أجريت العديد من التجارب بخصوص هذا الموضوع. على سبيل المثال، في دراسة أُجريت على 98 ذكر و 102 أنثى من طلاب الكليات الذين عرُض عليهم شريط فيديو مدته عشر دقائق لمحادثة تدور حول زيارة طالبة مكتب أستاذ لتطلب منه مزيداً من الوقت لورقة عمل فصلية. وقد تم تجسيد كلا الدورين من قبل ممثلين. حيث طلب منهم التصرف بطريقة ودية ولكنها ليست مغازِلة. ورغم أن كل من الرجال والنساء رأوا المودة من طرف الطالبة (6.45 و 6.09 على مقياس من سبعة نقاط)، إلا أن الرجال كانوا الأكثر ميلاً إلى استخلاص غايات جنسية حيث كانت معدلات الرجال مقابل النساء (3.84 مقابل 2.00)، أما الإغواء فإنه (3.38 مقابل 1.89). وأظهرت دراسات أخرى ظاهرة مماثلة أن الرجال هم الأكثر ميلاً لتفسير مودة وابتسامة النساء كإشارات تدل على اهتمامات جنسية من قبلهن. بينما تعد النساء الأكثر ميلاً لرؤية المودة على حقيقتها بدون استخلاص غايات جنسية. هذا وقد قامت دراسة معنية عبر الثقافات بمقارنة ردات فعل أشخاص برازيليين وأمريكيين، ووجدت أن الفروقات الجنسية في البرازيل كانت أقل منها في الولايات المتحدة الأمريكية. رغم أنها حافظت على التوجه نفسه[19].

منافسة

هناك الكثير من الفروقات في النوع فيما يتعلق بالعدائية والتنافس والسعي نحو المكانة العالية. فمثلاً، وجد بحث «مالاتين دالي» و «مارغو ويلسون»[20]، الذي يدور حول القتل أنه أن كل المشتركين في عمليات القتل، سواء الذين اقترفوها أو الضحايا، كانوا عموماً رجال يافعين غير متزوجين[21]. ووجدت تحليلات أخرى تقصت مجموعة كاملة من الدراسات حول العدائية، أن الذكور كانوا، إلى حد ما، أكثر عدائية من الإناث[22]. نلاحظ مرة أخرى أن اختلافاً كهذا من المرجح أن يُترجم على شكل فروقات هائلة على أرض الواقع.

علاوة على ذلك، تبين الدراسات أن الذكور يظهرون سلوكاً أكثر منافسة ويستجيبون بشكل أكثر إيجابية من الإناث في المواقف التنافسية[23]. وبينما تعمل المنافسة على زيادة دوافع الرجال بشكل كبير، فإنها لا تفعل ذلك مع النساء. فكلما شعرت النساء بوتيرة المنافسة، في برنامج أكاديمي على سبيل المثال، كلما كان أدائهن أقل جودة. في حين أن هذا الترابط يبدو معكوساً لدى الرجال[24].

يتباين الذكور والإناث بشكل جوهري أيضاً فيما يتعلق بالسلوك تجاه السلطة. فقد بين عمل «إليانور ماكوبي»[25] إن اهتمام الذكور في السلطة واهتمام الإناث في توطيد علاقات اجتماعية، كان جلياً في عمر مبكر كعمر ثلاث سنوات. وهناك اختلافات واضحة في الألعاب التي يلعبها الأولاد أيضاً. فقد وجدت الدراسات أن حوالي 65 بالمئة من ألعاب الأولاد كانت ألعاباً صارمة مبنية على التفاعل التنافسي والقواعد. بينما تضمنت 35 بالمئة فقط من ألعاب الفتيات على هذا النمط من الألعاب[26]. وعموماً تظهر الدراسات باستمرار أن الفتيات يفضلن التعاون على المنافسة، في الوقت الذي يفضل فيه الأولاد بشكل دائم المنافسة على التعاون. وهناك أيضاً زيادة ملحوظة لخيارات التعاون لدى الفتيات مباشرة بعد البلوغ. ويشير الباحثون إلى أنه حين يُسمح للأطفال الصغار باتخاذ الخيارات ضمن المدارس، تميل الفتيات إلى الهيمنة على النشاطات التعبيرية التي تتعلق بالعائلة والتي تُمارس داخل المنزل. ويهيمن الأولاد على النشاطات المتعلقة بالرمل والنجارة وبناء المكعبات. ومما حير هؤلاء الباحثين ملاحظتهم أن «هذه النماذج النمطية مقاومة للتغيير»[27].

الكلمات، المسافات والأرقام

لم يتم ملاحظة فروقات كبيرة متعلقة بالنوع في السلوك الجنسي فحسب، ولكن هناك أيضاً اختلافات دائمة وكبيرة في القدرات الإدراكية عموماً.

من هو النوع الأكثر ذكاءً، الذكر أم الأنثى؟ بمقدورنا أن نستبعد هذا السؤال مباشرة. إن الطرق الشائعة لقياس مستوى الذكاء (مستوى الذكاء العام مثلاً) تنتهج اختبارات صُممت بشكل واضح على أساس أنه لا يوجد فروقات إجمالية متوسطية بين الرجال والنساء. إن المصممين الأوائل لاختبارات الذكاء كتبوا هذه الاختبارات بمنتهى الحرص بحيث أنه حتى لو وُجد في الإجابات اختلافا كبيراً بين الذكور والإناث، فإن هذه الإجابات إما أنها لن تستعمل أو ستتم موازنتها بواسطة السؤال الذي يعطي الأفضلية للجنس الآخر والذي تم وضعه مسبقاً بشكل مقصود من أجل هذه الغاية. بالإضافة إلى أن البحث الحديث الذي أجراه «آرثر جينسن» باستعمال الاختبارات التي لم تُصمم بشكل مقصود لتلغي الدلائل على وجود فروقات جنسية متوسطية: «يبرع الذكور، عادة في بعض العوامل، بينما تبرع الإناث في عوامل أخرى»[28]. ما نستطيع فعله هو تفكيك مسألة الذكاء إلى مكونات. وتُظهر الدراسات أنه لا يوجد فروقات كبيرة بين الرجال والنساء فيما يتعلق بالقدرات اللغوية والرياضية (الرياضيات)، وأيضاً فما يتعلق أيضاً بما يمكن أن ندعوه عمليات «ما بعد الإدراك» الحسي للفهم والملاحظة.

الإدراك الحسي والملاحظة

يعمل نظامنا الحسي على تزويدنا بمعلوماتنا عن العالم، لذا فإن الفهم والملاحظة هما أول خطوتين في عملية الإدراك. ويعد هذا مجال ممتع على وجه خاص مما يدعو إلى التركيز عليه في البداية. باعتبار أنه إذا وُجدت فروقات متعلقة بالنوع في هذا المستوى الأساسي من عملية المعلومات، فسيزودنا هذا بطريقة محتملة لتفسير الفروقات المتعلقة النوع في مراحل الإدراك التالية. والاهم من ذلك، أنه لا أحد يشير إلى وجود نمطية اجتماعية أو ثقافية تعمل في هذا المستوى الأساسي، إذ أننا فعلياً لا نعي طرق عمل نظامنا الحسي[29]. لذا فإن أية فروقات تتعلق بالنوع توجد في هذه المرحلة، يحتمل جداً أن تكون بيولوجية المنشأ أكثر منها اجتماعية.

تم إجراء الأبحاث على هذه المجالات بشكل شامل، حيث وجدت مجموعة كبيرة من الفروقات المتعلقة بالنوع. ذلك أن الفتيات والنساء قادرات على اكتشاف النغمات ذات التردد الواحد (النغمات الخالصة) أفضل من الأولاد والرجال. وتستطيع الفتيات والنساء أن تتبين بسهولة أكبر من الأولاد والرجال المكونات الحلوة والحامضة والمرة. وهن أيضاً أكثر حساسية للمس، حيث قامت إحدى الدراسات باختبار الحساسية تجاه اللمس على عشرين جزءاً من أجزاء الجسد وتبينت أن الذكور حساسون تجاه اللمس أكثر من الإناث فقط من أنوفهم[30]. وأظهرت دراسة أخرى أن هناك العديد من مثل الفروقات المتعلقة بالنوع في بدايات الإدراك الحسي يمكن تقصيها لدى جميع الأطفال الرضع. فالأولاد المولودون حديثاً، على سبيل المثال، هم أقل حساسية للمس من الفتيات المولودات حديثاً[31].

وقد لاحظت «ديان هالبيرن» أن هذه الفروقات الأخرى في الإدراك الحسي لا يمكن أن تُعزى إلى العامل الاجتماعي. وبالطبع فإن حقيقة وجود هذه الفروقات الإدراكية الحسية التي تستند على أساس بيولوجي يمكن أن تخلق عادات سلوكية تختلف كوظيفة جنسية. أي أنه على الرغم من أن مثل هذه الاكتشافات لا تعني أن الفروقات الجنسية في الإدراك لا يمكن تجنبها أو تغييرها، إلا أنها لا تشير إلى أنها قد تستند على أسس بيولوجية مبكرة[32].

الكلمات

تظهر الدراسات أن الإناث يتمتعن بقدرات لفظية تفوق الرجال. إن مقدار هذا الاختلاف يتراوح تبعاً للمهمة الخاصة المطروحة. بوجود آلاف التقارير البحثية المنشورة وغير المنشورة التي تتناول مسألة الفروقات المتعلقة بالنوع (تذكير أو تأنيث)، والتي شملت نتائج تراوحت بين التجارب الفردية والاستفتاءات، كيف يمكن لنا أن نتوصل إلى نتيجة حول حقيقة ما يجري في العموم؟ يعد «ما وراء التحليل» طريقة إحصائية متطورة لجمع نتائج هذه الدراسات الرقمية من أجل الحصول على تحليل لنتائج الأبحاث المختلفة

العديدة[33]. وهذا يعطي رقماً يشير إلى الحجم «الإجمالي» للفرق عبر جميع الدراسات الرقمية المتناولة. ومن أجل غايتنا هنا (وسوف نعود إلى هذا في أدنى الصفحة)، فإن الرقم الذي تجاوز 0.80 يعتبر لأي كان رقماً كبيراً لا يستهان به.

وقد كان هناك بعض دراسات ما وراء التحليل المفيدة المعنية بقدرات النوع في القدرات اللفظية. ففي بعض المهام كانت الفروقات هائلة. ففي ما يتعلق بالطلاقة المعنية بالربط الذهني (وهي القدرة على إيجاد مترادفات)، هناك أفضلية أنثوية كبيرة بدرجة تأثير تصل إلى 1.2. وفي اختبارات ربط الأصوات الساكنة، كان هناك أفضلية أنثوية مماثلة وصلت إلى (1.3). وكما صاغت ديان هالبيرن الأمر: «أنها درجات تأثير كبيرة بحيث أنه لم تعد هناك حاجة إلى الاختبارات ذات الدلالة الإحصائية»[34].

وقد وُجدت فروقات هامة ضمن الاختبارات المتعلقة بالمفردات، على الرغم من أنها ليست كبيرة إلى تلك الدرجة. مع بعض دراسات ما وراء التحليل التي وجدت أن أفضلية أنثوية وصلت إلى (0.23) للإناث الذين تراوحت أعمارهم بين 19-25 عاماً. أما في اختبار فهم القراءة، فقد حصلت الإناث على أفضلية كبيرة وكان الفرق الأكبر لدى الأطفال في عمر الخمس سنوات أو أصغر حيث كانت كفاءة الفتيات في القراءة أفضل من الفتيان (0.31)[35].

ومرة أخرى، في حين أن الفرق ليس كبيراً كما كان في الفروقات السابقة، فإن ملاحظاتنا عن حجم الفروقات يجب أن تجعلنا حذرين من سوء تقدير نتائجها: فحتى الفروقات الضئيلة بين الجنسين (كالفرق الذي بلغ 1 بالمئة كما في حالة محاكاة الكمبيوتر للتسلسل الهرمي الوظيفي) يمكن أن يشكل فروقات هائلة بخصوص النتائج المتعلقة بالنوع. في الختام، إن الأولاد هم أكثر احتمالاً من الفتيات بمعدل ثلاث إلى أربع مرات لأن يعانوا من مشاكل تتعلق باللعثمة. بينما يبلغ معدل احتمال معاناتهم من ضعف متوسط في القدرة على القراءة أكثر من الفتيات بخمسة مرات، وضعف حاد في القدرة على القراءة أكثر من الفتيات بعشرة مرات[36].

المسافة البصرية

من جديد، من المنصف أن نلخص الأمر بقولنا أن الدراسة أظهرت تفوق الرجال في القدرات البصرية المكانية على الإناث. إن نتائج الفروقات الجنسية المتعلقة بقدرات المسافة البصرية كانت النتائج الأكثر قوة (باعتبار أنها وُجدت بشكل مستمر) بين الاختلافات الجنسية الإدراكية، كما كانت الفروقات الجنسية الأكبر التي تم تقصيها هنا[37].

يمكن تحليل القدرات البصرية المكانية إلى خمسة أنواع من القدرات على الأقل: الإدراك الحسي المكاني، والإدارة الذهنية، والتصور المكاني، والقدرة الزمانية المكانية، وتكوين الصورة المكانية والمحافظة عليها. وقد بين الباحثون في إحدى دراسات ما وراء التحليل الحديثة لـ 286 دراسة، أنه إجمالاً، تعطي نتيجة بمعدل 0.37 الأفضلية للرجال.

إلا أن الاختلافات كانت أكبر من ذلك في أنماط معينة من القدرات، بنتيجة بلغ معدلها 0.56 للقدرة الذهنية و 0.44 للإدراك الحسي المكاني[38]. وبينت دراسات أخرى نتيجة معدلات أعلى في القدرة الذهنية تتراوح بين 0.74 وحتى 0.90 [39]. في الوقت الذي أظهرت فيه دراسة سابقة «لما وراء التحليل» نتائج معدلات بلغت على التوالي: 0.73، و 0.44، و 013 للإدارة الذهنية والإدراك الحسي المكاني والإدراك الحسي التصوري. الغريب أنه تم تقديم هذه النتائج من قبل الباحثات من دعاة حقوق المرأة للإشارة إلى أن هذه النتائج تبرهن على أن التعميم العالمي القائل بتفوق الذكور في القدرات المتعلقة بالمسافة هو ببساطة أمراً لا مبرر له[40]. ذلك أن النتائج ضئيلة للغاية في مجالات معينة مثل التصور المكاني، الأمر الذي يبدو ساذجاً. فإذا فاز أحد الرياضيين في إحدى المباريات (حيث تكون فيها المنافسة في ثلاثة أنواع مختلفة من الرياضات) بشكل حاسم، وكان في المنافسة الأخرى في المراكز الأمامية، بينما تمكن فقط من اجتياز المنافسة الأخيرة، ألا يجدر بنا القول عندها أنه أو أنها متفوقة في هذه المنافسة؟ من الواضح أن بعض دعاة حقوق المرأة لن يفعلن ذلك.

الأرقام

هناك، عموماً، تفوق ذكوري في القدرات الإحصائية الكمية. تبين دراسات ما وراء التحليل تفوق طفيف للإناث في المدرسة الابتدائية. إلا أن هذا سرعان ما يتحول إلى تفوق ذكوري معتدل في المدرسة الثانوية والكلية وفي مرحلة البلوغ (معدلات النتائج 0.29، 0.41، 0.59 على التوالي)[41].

وقد أدى العمل المتعلق بالشبان الموهوبين في الرياضيات الذي أُجري في جامعة جونز هوبكينز منذ 1971، ويدعى دراسة موهبة الرياضيات المبكرة لدى الشبان (SMPY)، إلى كشف فروقات جنسية كبيرة[42]، ليؤكد من جديد على الطريقة التي ترفع بها الفروقات المتعلقة بالنوع مقدار القدرة التي يتقصى عنها المرء. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تبلغ درجات الرجال أكثر بمرتين من النساء 500 أو أعلى في نسب الرياضيات الخاصة بالـ SAT) امتحان القبول لدخول الكلية الأمريكية، حيث تُعد 500 درجة هي الحد المطلوب لطلاب الثانوية للصف الثاني عشر لدخول الكلية). ولكن عندما يصل المرء إلى درجات الـ 700 أو أعلى، يجد أن نسبة الرجال أكبر من النساء بثلاثة عشر مرة. والمهم هو أن هذه المعدلات بقيت ثابتة بشكل نسبي في العشرين سنة الأخيرة، وتمت ملاحظتها لدى طلاب الثمانية سنوات وفي الدراسات المعنية بتقاطع الثقافات، على الرغم من أنها كانت أقل بنسب ضئيلة لدى الآسيويون[43].

وقد تم فتح اتجاهات جديدة أمام الباحثين بواسطة العمل الذي يتقصى عن الطريقة التي يمكن أن ترتبط بها القدرة الإحصائية بالقدرات الأخرى كاستعمال التخيل البصري أو القدرة على استرجاع صيغة كيميائية أو حل مسألة تم حفظها عن ظهر قلب. وقد تبين أن هذه المهام التي تنجم عنها الفروقات الكبيرة المتعلقة بالنوع التي تعطي الأفضلية للرجال، تستلزم من الخاضعين للاختبارات «بناء تمثيل عقلي وتحويله ذهنياً»[44]. ولعل هذا يربط القدرة الإحصائية الكمية بالقدرة المكانية البصرية.

من النوع إلى الجنس:
عودة إلى الاتجاهات الخاطئة للحركة النسائية

إن من الغني عن البيان أن هناك فروقات هائلة في النوع يُرجح أنها تتعلق بالتعليم. ومن الواضح أنها تتلخص في مظاهر التفوق اللفظي للإناث وتفوق الذكور في الرياضيات. ولكن هناك أيضاً فروقات في النوع لا تقبل الجدل تتعلق بما يبحث عنه الرجال والنساء في العلاقات وباستعداداتهم المتباينة بمسائل تخص تربية الأطفال والميول العدائية، والتي يمكن لبعضها أن ترتبط باختلافات في التعليم. نستطيع في الوقت الحالي أن نشعر بالثقة عند قولنا أن أي إحساس يخالجنا بوجود فروقات هائلة تتعلق بالنوع مبني على العلم، وأننا يمكن أن نكون على ثقة أيضاً أن بعض هذه الفروقات يمكن أن تكون هامة للغاية للنتائج التعليمية.

ولكن هذه فروقات تتعلق بالنوع. إن السؤال الأساسي هو كيف ترتبط هذه الفروقات بالفروقات الجنسية، والبيولوجيا (علم الأحياء)؟ فقط حين نحصل على إجابة لهذا السؤال، نستطيع أن نتبين إلى أي مدى يمكن لهذه الفروقات أن تكون قابلة للتعديل من قبل المصلحين الاجتماعيين. وهكذا، بوجود الفروقات الراسخة المتعلقة بالنوع في القدرات المكانية البصرية والقدرات الرقمية، ربما لن يكون أمراً مفاجئاً أن نعلم أن هناك أعداداً من الرجال أكثر من النساء يعملون في مهن تتطلب مستويات أعلى من القدرات المتعلقة بالرياضيات.

إلا أن تساؤلنا حول إذا ما كان يجب أن يزعجنا هذا أم لا يعتمد بشكل جزئي على احتمال ارتباط هذا الأمر بالبيولوجيا. إذا كانت النتيجة تعود إلى أنه جرى تربية الأولاد والفتيات بشكل اجتماعي مختلف، قد نشعر عندها أننا ملزمون أخلاقياً أن نفعل شيئاً من أجل تغيير هذا الوضع. أما إذا ارتكزت النتيجة على فروقات بيولوجية، حتى لو كانت هذه النتيجة تفاعلاً مبالغ فيه مع التربية والثقافة[45]، فربما قد نرغب بأن نأخذ بعين الاعتبار بشكل أكبر وجهات النظر

والحجج المؤيدة والمخالفة لتغيير الأمور. من المحتمل أنه ليس باستطاعتنا تغيير الكثير في حال تبين أن هذه الفروقات ترتكز على أسس بيولوجية. وهذا ينطبق أيضاً على كل الفروقات التعليمية المتعلقة بالنوع.

سنحاول في الفصل التالي أن نحرز تقدماً في هذا الجدال. ولكن قبل أن ننتقل إلى مسألة أخرى، يبرز أمر آخر مثير للاهتمام في نقاشنا الدائر حول العامل البيولوجي مقابل العامل الاجتماعي. فقد ميزنا في فصل سابق بين نمطين من الحركة النسائية. «المطالبة بالمساواة» و «المطالبة بالتحرر»، (أو «العقلانية» و «المشيدة بالصفات الأنثوية»). وقد ذكرنا أن جمعية دعاة حقوق المرأة التحررية ترحب بالفروقات المتعلقة بالنوع وبالقيم والأساليب الأنثوية للمعرفة وتسعى إلى إعادة تقييمها. من المثير للاهتمام أن إحدى المؤلفات المتعاطفات مع الحركة النسائية التحررية، وتدعى «كاري بيكتر»، مؤلفة الكتاب البارز: «تعليم الآخر»، تتقصى عن براهين للأسس البيولوجية التي تعزز الفروقات المتعلقة بالنوع. لكنها تشير إلى أن الفروقات المرئية المتعلقة بالنوع هي على الأغلب نتيجة للعامل الاجتماعي وليس العامل البيولوجي. وقد كان لهذا الاستنتاج دلالات عميقة لتوجه دعاة حقوق المرأة الخاطئ.

قبل أن أذكر ما هي هذه الدلالات، لنتوجه بإيجاز للرد على جدال بيكتر. ذلك أنه إذا كانت قد وجدت أن التفسيرات البيولوجية للفروقات المتعلقة بالنوع بعد أن تقصت البرهان غير مقنعة، فمن المؤكد أن باستطاعتنا أيضاً أن نحذو حذوها؟ لكنني في النهاية لا أجد جدالها مقنعاً. فقضيتها تعتمد بشكل كبير على النقاش المتعلق بالأطفال الذين يعانون من اختلال في الهرمونات. كل الأجنة، تلك الكروموسومات (الصبغيات) المؤنثة أو المذكرة أُعدت، بمعنى ما، لتصبح مؤنثة. لكن الوجود في رحم فيه هرمونات تدعى منشط الذكورة (androgens) يحول الأجنة المذكرة صبغياً إلى صبية صغار بدلاً من فتيات صغيرات. ولكن في حالات نادرة لمرض يدعى: عدم الحساسية لهرمون منشط الذكورة «insensitivity ـ androgen»،

لسبب غير معروف، لا تستجيب الأجنة المذكرة صبغياً إلى الهرمون المنشط الذكوري في الرحم، مما يفسح المجال أمام احتمال تكوُّن صبية صغار ذو أعضاء جنسية مبهمة تدعو إلى الالتباس.

وقد أشارت بيكتر إلى انه بالرغم من أن هؤلاء الأطفال يعتبرون ذكوراً من الناحية الجينية، تتم تربيتهم كفتيات، ويكتسبون تدريجياً هوية جنسية أنثوية ويمارسون أدواراً تتعلق بالنوع المؤنث. وتقول بيكتر: «في الواقع، لا يتوقع أن يتم الإدراك أن هناك أمراً غير اعتيادياً بخصوصهم إلا حين لا يبدؤون بالحيض كما هو متوقع. وقد وُجدت إحدى أكبر هذه المجموعات التي خضعت للدراسة في الجزر المعزولة في جمهورية الدومينيكان. ولاحظت بيكتر أن الأطفال يدركون في أعمار تتراوح بين 7 و 12 عاماً، باعتبار أنهم يصبحون أكثر ذكورة جسدياً، أنهم يختلفون عن بقية الفتيات، ويبدؤون تدريجياً بتطوير هوياتهم وأدوارهم الذكورية[46].

إن النقطة الهامة التي تجدر الإشارة إليها أنه تم تنشئة هؤلاء الأطفال من قبل أهلهم على أنهم فتيات بعمر مبكر في مجتمع يشجع بحزم على سلوك متباين لدى الأولاد والفتيات منذ أعمار صغيرة (يُشجع الأولاد على المرح خارج المنزل، بينما تشجع الفتيات على البقاء بجانب أمهاتهن أو اللعب ضمن المنزل. وفي سن يقارب الحادية عشرة يبحث الأولاد عن الترفيه عن أنفسهم في الحانات وفي الأماكن التي تجري فيها مصارعة الديكة)[47].

وتبعاً لتفسيرات العامل الاجتماعي للهوية المتعلقة بالنوع (gender) التي تتعاطف معها بيكتر، فقد كان ينبغي أن يكون هؤلاء الأطفال سعيدين تماماً بهويتهم الأنثوية. إلا أنهم لم يكونوا كذلك. وبما أنهم أصبحوا أكثر ذكورة على الصعيد الجسدي، فقد أدركوا أن ذوويهم كانوا مخطئين على الصعيد البيولوجي. إذ أن طبيعتهم كانت أقوى من طريقة تنشئتهم. فعلى الرغم من تربية آبائهم، انتهجوا أساليب ذكورية. وبالفعل، بالنسبة إلى العديد من الباحثين والمفسرين، قدمت هذه المجموعة من الأطفال بعضاً من أقوى

البراهين المناقضة لنظرية العامل الاجتماعي للهوية المتعلقة بالنوع (gender). إن «بيكتر» تعترف بأن البعض قد يفكر بهذه الطريقة، من ضمنهم الباحثون الذين أجروا دراسات مكثفة على الأطفال. لكنها تفضل تفسيراً بديلاً لهذا البرهان. فهي تخبرنا أنه لدى هذه الشعوب، يُعتبر التحديد الأولي للنوع أمراً مؤقتاً أكثر من الأمكنة الأخرى. إن الاستقرار على نوع واحد طيلة الحياة لم يكن شيئاً جوهرياً في مفاهيم هذه الشعوب عن النوع[48].

أجل أن تفسيراتها أقل إقناعاً من تلك التي قدمها الباحثون والتي يؤيدها المعلقون مثل أنتوني كلير ـ الذي يناقش أن نموذج هؤلاء الأطفال، أكثر من أي شخص آخر، هو الذي يُظهر كيف أن تأثير هرمون التستوسترون الذي يُفرز في مرحلة البلوغ يغلب تأثير «تربية الأولاد على أنهم بنات في مرحلة الطفولة والطفولة الباكرة» تساعد تلك النتائج في توضيح فوز التستوسترون على دور التربية [48]. إنها البيولوجيا وليست التربية التي تقرر هوية جنس الأطفال.

ولكن بغض النظر عن هذا الاستنتاج، فإن النقطة الهامة هنا، وهذا يعود بنا إلى دلالات توجه حركة دعاة حقوق المرأة الخاطئ، هو أن بيكتر أرادت أن تشيد بالفروقات المتعلقة بالنوع، لكنها تقبلت أن مثل هذه الفروقات قد نشأت من خلال العامل الاجتماعي في مجتمع سلطوي وليس من خلال العامل البيولوجي. وأنا على ثقة بأنها ليست الوحيدة التي تتبنى هذين الرأيين معاً في الوقت نفسه. ففي ظاهر الأمر، يبدو هذا غريباً بالنسبة إلي. إذ لمَ قد تسعى مناصرات حركة دعاة حقوق المرأة المطالبات بالتحرر إلى الإشادة بشيء اعتبرنه في السابق أمراً تم تشكيله اجتماعياً من قبل المجتمع الأبوي؟

في النهاية ربما لا يوجد شيئاً غريباً بخصوص هذا الأمر. مجرد حبة رمل تدخل إلى محارة لتخلق شيئاً جميلاً وقيّماً. لذا أنا أفترض أنه من المنطقي أن القيم والأساليب الأنثوية للمعرفة يمكن أن تبرز كما تبرز لؤلؤة ضمن نظام أبوي

فاسد. إلا أنني لم أسمع بأية مناصرة لدعاة حقوق المرأة تأتي بهذا الدفاع. وهذا لا يؤدي إلى الاحتمال الغريب الذي يقول أنه على الذين يقدرون اللآلئ أن يتقبلون أنه بدون حبة الرمل التي تعكر صفو المحارة، لن يكون هناك لآلئ طبيعية. إذاً لربما كان علينا أن نتقبل الحقيقة التي تقول أنه بدون المجتمع الأبوي المضطهد والفاسد، لن يكون لدينا أي قيم أنثوية لنحتفي بها.

من ناحية ثانية، هذا يقودنا إلى احتمال آخر يعد طريقة ثالثة لحركة دعاة حقوق المرأة. إذ أنه يمكن أن يكون ضمن الحركة النسائية التحررية من يسعين إلى أن يبتهجن بالفضائل الأنثوية، والأساليب المعرفية وإلى ما هنالك، ولكنهن يتقبلن في الوقت نفسه حقيقة أن هذه الفروقات القيمة لا تنشأ من العامل الاجتماعي من خلال المجتمع الأبوي. عوضاً عن ذلك، يمكن أن يحتفين بالقيم الأنثوية والأساليب المعرفية كونها متأصلة بشكل كبير في الفروقات البيولوجية.

إن الكاتبة الوحيدة التي رأيت أنها تقترب من هذا الموقف، رغم أنني لا أدعي أنها تتبناه بشكل كامل، هي جيرمين كرير. فهناك تلميحات، أو على الأقل أنا أعتبرها تلميحات، أنها يمكن أن تكون مذعنة لمثل هذا الطريقة من الفهم. فهي تشير، على سبيل المثال، أن هناك مجموعة هائلة من البراهين التي تفيد بأنه مهما خلت طريقة تربية الأطفال من الإيحاءات المتعلقة بالنوع، فهم سيبتكرون نوعاً (جنسياً) لأنفسهم، مما يوحي أن نظريات العامل الاجتماعي ليست فعالة كالتفسيرات البيولوجية للفروقات المتعلقة بالنوع. وهي تجادل بقولها أن عالم الحيوان سيبقى جنسياً إذا لم تدخله الهوية المتعلقة بالنوع، وأن عقل الطفلة سيكون شبه ميت إذا لم تتساءل إذا كانت تنتمي إلى نوع الحيوانات التي يمكن أن يكون لديها جراء[50]. وهذا يوحي إلي من جديد أنها تدرك الدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه البيولوجيا في الفروقات المتعلقة بالنوع.

على أية حال، سواء تقبلت كرير هذا الأمر أم لا، لا أدري لما يمكن لهذا الموقف أن يسبب مشكلة لدعاة حقوق المرأة. فما يمكن أن يفعله هو أن يستصلح الفروقات القيمة المتعلقة بالنوع من المجتمع الأبوي. عندها يمكن أن تظهر ميزات أنثوية عالية القيمة، كاملة ولا لبس فيها، ليس بسبب جنس المرأة فحسب، بل بسبب نوعها أيضاً. الأمر الذي لا علاقة له بتأثير الرجل على الإطلاق. ما الذي يمكن أن يضيره هذا الموقف؟ وهذا المفهوم من الاحتفاء بالفروقات المتعلقة بالنوع على الرغم من أنها يمكن أن تكون محددة بيولوجياً. وهذا ما سيغني مناقشتنا في الفصل الثامن. ولكن في البداية علينا أن نعود إلى سؤالنا قبل أن نخرج بأية استنتاجات: هل هناك برهان قوي يظهر أسس بيولوجية للفروقات المتعلقة بالنوع؟